

****

**موجــز الظرفيـــة**

**- أكتوبر 2017 -**

من المنتظر أن يحقق الاقتصاد الوطني، خلال الفصل الثالث من 2017، زيادة تقدر ب 3,8٪، حسب التغير السنوي، عوض ,31+٪ خلال نفس الفترة من 2016. ويعزى هذا التحول بالأساس إلى استمرار تحسن الأنشطة الفلاحية، حيث يتوقع أن ترتفع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة تقدر ب 14,7٪، حسب التغير السنوي، عوض 13,6-٪، خلال السنة الماضية. في المقابل، ستشهد الأنشطة غير الفلاحية زيادة تقدر ب 2,6٪، مدعومة بتحسن أنشطة القطاع الثالثي والتعدين. ومن المنتظر أن تواصل تطورها خلال الفصل الرابع من 2017، لترتفع ب 2,7٪، فيما ستتحسن القيمة المضافة الفلاحية ب 13,5٪، خلال نفس الفترة. وعلى العموم، يتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب 3,9٪ خلال الفصل الرابع من 2017، حسب التغير السنوي.

 **تحسن الاقتصاد العالمي خلال الفصل الثالث من 2017**

من المرتقب أن تشهد اقتصاديات الدول المتقدمة تحسنا في وتيرة نموها، خلال الفصل الثالث من 2017، حيث يتوقع أن يتحسن اقتصاد كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بفضل ارتفاع الطلب الداخلي. في المقابل، سيواصل اقتصاد منطقة الأورو تطوره بنسبة 2,4٪، موازاة مع تحسن الاستثمار في البناء والتجهيز وانتعاش الاستهلاك الخاص، بالرغم من تأثر القوة الشرائية للأسر بارتفاع الأسعار وخاصة الطاقية.



بدورها، ستعرف اقتصاديات الدول الناشئة بعض التحسن، وخاصة الصين بفضل ارتفاع الإنتاج الصناعي، مدعوما بتحسن الاستثمار في البناء والمنتجات المصنعة. وعلى صعيد الاقتصاد الروسي و البرازيلي، سيساهم تراجع معدل التضخم في دعم استهلاك الأسر والخروج من وضعية الركود الاقتصادي.

في ظل ذلك، ستشهد المبادلات التجارية العالمية تحسنا بنسبة 6٪، خلال الفصل الثالث من 2017، عوض 1+٪، خلال السنة الفارطة، بفضل انتعاش واردات البلدان الناشئة. في ضل ذلك، يرتقب أن يشهد الطلب الخارجي الموجه للمغرب ارتفاعا يقدر ب 6,2٪، مدعوما بتحسن واردات منطقة الأورو.

**تقلص العجز التجاري للمغرب**

من المنتظر أن تعرف الصادرات الوطنية زيادة تقدر ب 11٪، خلال الفصل الثالث من 2017، عوض 1,6+٪، خلال السنة الفارطة، وذلك بفضل ارتفاع مبيعات المنتجات الفلاحية والغذائية (كالحوامض والبطيخ ومصبرات الخضر)، موازاة مع تحسن العرض وارتفاع الطلب الخارجي. كما ستعرف صادرات الملابس وصناعات الطائرات والسيارات بعض التحسن، فيما سيواصل قطاع الفوسفاط ديناميكيته بفضل ارتفاع الطلب الخارجي الموجه نحوه وخاصة من إفريقيا وأمريكا، حيث ستحقق صادرات الفوسفاط نموا يقدر ب 13٪، بالرغم من انخفاض أسعاره بنسبة 22٪، حسب التغير السنوي.

**......................................................................................................................................**

*من اجل الاطلاع على النسخة المفصلة لموجز الظرفية الاقتصادية، يمكن الرجوع إلى البوابة الالكترونية للمندوبية السامية للتخطيط (* [www.hcp.ma](http://www.hcp.ma) *(. يسمح باستعمال المعلومات التي تتضمنها هذه النشرة مع ضرورة الإشارة إلى المصدر.*

ويرجح أن تشهد الواردات من السلع، خلال الفصل الثالث من 2017، نموا يقدر ب 2,2٪، موازاة مع تراجع واردات المواد دون الطاقة، وخاصة مواد الاستهلاك كالسيارات السياحية والأدوية، والمواد الغذائية كالحبوب والمواد النصف مصنعة وخاصة المواد الكيميائية. في المقابل، يتوقع أن تواصل الواردات الطاقية ارتفاعها مساهمة بما يقرب 2,3 نقط في زيادة الواردات. وعلى العموم، ينتظر أن يعرف العجز التجاري، خلال الفصل الثالث من 2017، تراجعا بنسبة تقدر ب 6,4٪، و أن يتحسن معدل تغطية الصادرات للواردات بنسبة 4,3 نقط ليستقر في حدود 53,9٪.

**استمرار تحسن الطلب الداخلي**

يتوقع أن يواصل استهلاك الأسر دعمه للاقتصاد الوطني، خلال الفصل الثالث من 2017، في ظرفية تتسم بتباطؤ أسعار الاستهلاك بنسبة تقدر ب 0,1٪، وتحسن المداخيل في الوسط القروي. ويرتقب أن ينمو استهلاك الأسر ب ,54٪، حسب التغير السنوي، عوض 3,5+٪ خلال السنة الفارطة، لتصل مساهمته في الناتج الداخلي الخام لتصل الى ما يقرب 2,7 نقط، عوض 2 نقط. وسيستفيد هذا التطور من تحسن تحويلات المغاربة في الخارج ب 6,5٪ وكذلك ارتفاع القروض الموجهة للاستهلاك بنسبة 4,5٪، كما ستستفيد منه المواد المحلية بالخصوص، فيما ستشهد سلع الاستهلاك المستوردة انخفاضا يقدر ب 11٪، حسب التغير السنوي.

; يرتقب أن يشهد تكوين رأس المال الثابت بعض التباطؤ في وتيرة نموه، مقارنة مع السنة الفارطة، ليحقق زيادة تقدر ب 2,8٪، خلال الفصل الثالث من 2017، حسب التغير السنوي، عوض 10,9+٪، خلال نفس الفترة من السنة الفارطة، بمساهمة تعادل 0,8 نقطة في الناتج الداخلي الخام، عوض 3 نقط في السنة الماضية. ويعزى هذا التراجع بالأساس الى تباطؤ استثمارات القطاعات الصناعية. كما سيواصل الاستثمار في قطاع البناء تقلصه متأثرا بضعف الطلب على السكن، فيما سيعرف قطاع الأشغال العمومية وخاصة البنيات التحتية بعض الانتعاش مقارنة مع بداية السنة.

**انتعاش ملموس للقطاع الفلاحي**

يتوقع أن ترتفع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 14,7٪، خلال الفصل الثالث 2017، عوض انخفاضها ب 13,6٪، خلال نفس الفترة من 2016. ويعزى هذا التحول إلى تحسن إنتاج المزروعات النباتية، بعد انخفاضها ب 12,8٪، خلال الموسم الماضي. ويتوقع أن تواصل زراعات الخضروات والفواكه تطورها بنسبة 4,1٪، فيما سيتضاعف إنتاج الحبوب والخضر الطرية بثلاثة مرات، مقارنة مع 2016، بفضل تحسن المردودية في مناطق الغرب والساييس وتادلة. وستساهم هذه الوضعية في تحسن الميزان التجاري للمواد الفلاحية، موازاة مع انخفاض واردات الحبوب بنسبة 14,1٪، وارتفاع صادرات الحوامض بأكثر من الضعف. كما ستساهم في تقليص أسعار المنتجات الفلاحية، وخاصة الحبوب والحوامض والفواكه الطرية، بنسب تقدر ب 2,9-٪ و25-٪ و13-٪، على التوالي. فيما ستعرف أسعار الخضر الطرية ارتفاعا طفيفا يقدر ب 1,8٪، خلال نفس الفترة.

**ارتفاع طفيف في وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية**

يرتقب أن تشهد القيمة المضافة غير الفلاحية بعض التحسن في وتيرة نموها، خلال الفصل الثالث من 2017، محققة زيادة تقدر ب 2,6٪، عوض 2,3+٪ خلال السنة الفارطة، حسب التغير السنوي. ويرجع هذا التطور، بالأساس، إلى استمرار دعم قطاع الخدمات المؤدى عنها، حيث يرتقب أن يساهم بنسبة تقدر ب 1,2 نقطة. ويتوقع أن تواصل كل من التجارة والمواصلات توجهاتها الايجابية، وأن يتحسن القطاع السياحي للفصل الخامس على التوالي، ليحقق زيادة تقدر ب 5,2٪، عوض 7,7٪، خلال نفس الفترة من السنة السابقة، وذلك بالموازاة مع ارتفاع المداخل السياحية ب 9,6٪، وتحسن المبيتات ب 6,4٪، حسب التغير السنوي، فيما سيرتفع عدد السياح الوافدين بنسبة تقدر ب 5,4٪.

ويتوقع أن يحقق القطاع الثانوي نموا يقدر ب 2,8٪، عوض 0,8٪، السنة الفارطة، مدعوما بديناميكية أنشطة التعدين. حيث يرتقب أن تشهد القيمة المضافة لقطاع المعادن زيادة تقدر ب 16,1٪، خلال الفصل الثالث من 2017، حسب التغير السنوي. وسيستفيد القطاع من نفس العوامل التي ميزت الفصل السابق، وخاصة ارتفاع القدرات الإنتاجية للصناعات التحويلية، وتحسن الطلب الاوروبي الموجه للقطاع وزيادة صادرات الاسمدة الفوسفاطية نحو البلدان الافريقية جنوب الصحراء. الا أن انخفاض أسعار المواد الفلاحية في الاسواق الدولية وكذأ تحسن صادرات الصين من الاسمدة سيؤثر شيئا ما على ديناميكية القطاع، حيث يتوقع أن يسجل انتاج الفوسفاط ارتفاعا يقدر ب 19,7٪، في الفصل الثالث عوض 34٪، خلال الفصل السابق.



ومن المنتظر أن تواصل الصناعات التحويلية تطورها الايجابي للفصل الرابع على التوالي، لتحقق نموا يقدر ب 2,2٪، خلال الفصل الثالث من 2017، عوض 0,4٪ خلال نفس الفصل من السنة السابقة. و يعزى هذا التحسن بالأساس الى مواصلة ديناميكية الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية (6,4 +٪) والى انتعاش الصناعات  الغذائية ب 4,8٪، عوض 0,6٪، السنة الفارطة. كما يتوقع أن تواصل صناعات النسيج تطورها الايجابي، مقارنة مع سنة 2016، محققة نموا يقدر ب 5,3٪، عوض 2,1-٪، السنة الفارطة. في المقابل، يتوقع أن يشهد قطاع الصناعات المعدنية و الالكترونية والميكانيكية تراجعا يقدر ب 3,5٪، متأثرة بتقلص أنشطة الصناعات المعدنية. فيما ستواصل الصناعات الأخرى تراجعها لتنخفض ب 0,8٪، متأثرة بتقلص إنتاج مواد البناء، وخاصة الاسمنت.

وبدوره، يتوقع أن يواصل قطاع البناء والأشغال العمومية تراجعه للفصل الثالث على التوالي ليحقق انخفاضا يقدر ب 1٪، خلال الفصل الثالث من 2017، عوض زيادة قدرها 1,2٪، السنة الفارطة. وتظهر البيانات الاولية تراجعا في استعمال مواد البناء وخاصة الاسمنت الذي ستواصل مبيعاته انخفاضها، بعد تقلصها بنسبة 13,7٪، في الفصل السابق، حسب التغير السنوي. وتشير نتائج البحث الأخير للمندوبية السامية للتخطيط حول ظرفية القطاع الى استمرار تباطؤ الطلبات الموجهة للبناء، موازاة مع تقلص اسعار السكن وانخفاض المبيعات.

وعلى العموم، وباعتبار المؤشرات الاقتصادية المجمعة إلى غاية شهر شتنبر 2017، وكذلك التوقعات القطاعية، ينتظر أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا يقدر ب ,83٪ خلال الفصل الثالث من 2017، عوض 1,3+٪ خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

**استمرار تباطؤ وتيرة أسعار الاستهلاك**

****

من المرتقب أن تواصل أسعار الاستهلاك تباطؤها، خلال الفصل الثالث من 2017، لتحقق زيادة تقدر ب 0,1٪، عوض 0,3٪، خلال الفصل السابق. ويعزى هذا التباطؤ بالأساس الى انخفاض أسعار المواد الغذائية ب 1,3٪، بفضل تقلص أسعار المواد الغذائية الطرية. فيما يتوقع أن تحافظ أسعار المواد غير الغذائية على نفس وتيرة نموها، لترتفع ب 1,1+٪، عوض 1,2+٪، خلال الفصل السابق. و من جهته، سيعرف معدل التضخم الكامن، والذي يستثني الأسعار المحددة وأسعار المواد الطرية، بعض التباطؤ في وتيرة نموه ليحقق ارتفاعا بنسبة 0,8٪، عوض 1+٪ خلال الفصل السابق، موازاة مع تباطؤ أسعار المواد الغذائية غير الطرية، والتي ستساهم في الحد من تأثير ارتفاع أسعار الخدمات وخاصة كراء المساكن والخدمات الصحية.

**تزايد احتياجات البنوك من السيولة**

يرتقب أن تشهد الكتلة النقدية بعض التباطؤ في وتيرة نموها، خلال الفصل الثالث من 2017، مقارنة مع السنة الفارطة محققة زيادة تقدر ب 4,7٪، عوض 5,5٪، السنة الماضية. و يرجح أن تحقق حاجيات السيولة بعض الارتفاع موازاة مع تقلص الموجودات الخارجية من العملة الصعبة لدى البنك المركزي، حيث انخفضت بنسبة 11,7٪، نهاية شهر غشت الماضي. ويعزى هذا التحول بالأساس الى ارتفاع مشتريات الأبناك التجارية من العملة الصعبة، في انتظار عملية تحرير سعر الصرف.

وينتظر أن تشهد أسعار الفائدة بعض الارتفاع مقارنة مع السنة الفارطة، مبتعدة قليلا عن سعر الفائدة التوجهي. وسيهم هذا الارتفاع على الخصوص أسعار الفائدة بين البنوك بنسبة 8 نقطة أساس، وأسعار فائدة سندات الخزينة لسنة ولخمس سنوات بما قدره 4 و 14  نقطة أساس، على التوالي. وينتظر أن تواصل القروض المقدمة للاقتصاد تطورها بنفس الوتيرة، خلال الفصل الثالث 2017، مدعومة بارتفاع القروض الموجهة للتجهيز وللسكن.

 **تباطؤ طفيف في وتيرة نمو سوق الأسهم**



يتوقع أن يشهد سوق الأسهم، خلال الفصل الثالث من 2017، بعض التباطؤ في وتيرة نموه، حيث من المنتظر أن يشهد كل من مؤشري MASI و MADEX ارتفاعا بنسب 20,9٪ و 20,2٪، على التوالي، حسب التغير السنوي، عوض 26,4٪ و 26,6٪، في الفصل السابق. ويعزى هذا التحول بالأساس الى تراجع بعض أسعار الأسهم بعد صدور نتائج شركاتها المدرجة بالنسبة للستة أشهر الأولى، والتي أبانت على تحسن أقل مما كان متوقعا من طرف المستثمرين. وستساهم هذه التطورات في ارتفاع رسملة البورصة بنسبة تقدر ب 21,3٪، عوض 26,9٪، في الفصل السابق، بفضل تحسن أداء قطاعات الكيمياء و المعادن والمواد الغذائية والأجهزة والبرامج المعلوماتية. وفي المقابل، يرتقب أن يشهد سوق الأسهم بعض التحسن في المعاملات لترتفع بنسبة 35٪، مقارنة مع نفس الفترة من اللسنة الفارطة.

**استمرار تحسن الاقتصاد الوطني خلال الفصل الرابع من 2017**

يتوقع أن يواصل الاقتصاد الوطني تحسنه، خلال الفصل الرابع من 2017، مدعوما بارتفاع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 13,5٪، عوض -13,7٪، خلال نفس الفترة من السنة الفارطة. في المقابل، ستحافظ القطاعات غير الفلاحية على تطورها الإيجابي خلال نفس الفترة، في ظل ظرفية ستتسم بتحسن مناخ الأعمال بمنطقة الأورو والبلدان الناشئة، موازاة مع زيادة الطلب الداخلي وكذلك تطور المبادلات التجارية العالمية. ويرتقب أن يعرف الطلب الخارجي الموجه للمغرب ارتفاعا يقدر ب 5,2٪، حسب التغير السنوي، ستستفيد منه، على الخصوص، الصادرات الصناعية، حيث يرتقب أن تحقق الصناعات التحويلية زيادة تقدر ب 1,7٪، خلال الفصل الرابع من 2017. فيما ستشهد القيمة المضافة للمعادن نموا ملموسا يقدر ب 15,1٪، بفضل تحسن إنتاج المعادن غير الحديدية. كما يتوقع أن تحقق القيمة المضافة للكهرباء ارتفاعا يقدر ب 3,4٪، موازاة مع تحسن أنشطة المراكز الحرارية المعتمدة على المحروقات. بدوره سيعرف القطاع الثالثي زيادة تقدر ب 2,9٪، ليساهم ب 1,4 نقط.

وعلى العموم، يرتقب أن تشهد القيمة المضافة للأنشطة الغير فلاحية زيادة بنسبة 2,7٪، حسب التغير السنوي، وأن يشهد الاقتصاد الوطني ارتفاعا يقدر ب 3,9٪، خلال الفصل الرابع من 2017، عوض 1+٪، خلال نفس الفترة من 2016.

وتجدر الاشارة الى أنه باعتبار التقديرات الخاصة بالفصلين الثالث والرابع من 2017، لن يتم ، قبل شهر دجنبر 2017، تحيين التوقعات المدرجة في اطار الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لشهر يونيو 2017.